



## التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي المفاهيم والأدوات

د. وليد سالم

دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية

### توطئة

تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: تهدف في قسمها الأول إلى استعراض التخطيط المبني على المجتمع المحلي من الناحية المفاهيمية، ويبي ذلك وصف مشروع للتخطيط للمجتمع المحلي المقدسي، أشرف عليه الباحثان وليد سالم وسامر رداد من جامعة القدس، وتم برعاية معهد القدس للدراسات والأبحاث. أما في قسمها الثاني، فإن الدراسة تقدم تصوّرات تمّ تطويرها عبر تداول الباحث مع (400) شخصية مقدسية لإعادة إحياء أمانة القدس (بلدية القدس العربية) «وفق أفضل صيغة ديمقراطية تشاركية ممكنة»، كما جاء في قرارات اجتماعي المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني وتشرين الأول عام 2018م، وبنفس الصيغة ضمن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في نيسان - أيار من العام نفسه، وحيث تصبح أمانة القدس بمثابة الجسم التنسيقي العام لتنمية المجتمعات المحلية المقدسية تخطيطاً وتنفيذاً بالمشاركة مع تلك المجتمعات. وفي ختام هذه الدراسة سترد خلاصات استشرافية لتطوير التخطيط وتنفيذ الخطط في القدس.

## القسم الأول: التخطيط للمجتمع المحلي المقدسي

### مقدمة

المجتمع المحلي هو جزءٌ من المجتمع العام لبلدٍ معيّن، ويمكن أن يكون أيضًا مجتمع البلد كلّهُ بالمقارنة مع مجتمع بلدٍ آخر كما يرد أدناه. ويعرف المجتمع المحلي جغرافيًا، أو قطاعيًا، أو فئاتيًا:

جغرافيًا فإن المجتمع المحليّ يتمثل «بمجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محدّدة، نشأت بينهم علاقات إنسانية متبادلة، وترتب على هذه العلاقات وجود جماعاتٍ ومنظماتٍ ومؤسساتٍ اجتماعية، وأصبح لهم، بحكم الجيرة المكانية والرؤيا الإنسانية، عاداتٍ وتقاليده وقيم وعقائد وأمانٍ وأهدافٍ تميّزهم عن التجمعات الأخرى، ويتمتع المجتمع المحليّ بشبه اكتفاء ذاتي». (حسن محمد حسن، في: سالم 2001). والمجتمع المحليّ جغرافيًا يمثل نطاقًا عريضًا يقارن عادة بما يقابله، فيمكنُ مثلاً الحديث عن المجتمع المحليّ الفلسطينيّ مقابل المجتمع المحليّ الأردنيّ أو المصريّ أو الأميركيّ وهكذا. كما يمكن الحديث عن المجتمع المحليّ لرام الله مقابل المجتمعات المحليّة لنابلس أو القدس وغيرها داخل فلسطين، ويمكن الحديث عن مجتمعات محليّة صغرى داخل كل محافظة كما نفعّل أدناه بشأن محافظة القدس. وأخيرًا هنالك المجتمع المحليّ الرّيفيّ، والمجتمع المحليّ المدنيّ، والمجتمع المحليّ البدويّ. وفي الغالب لا تشكل نخبيّات اللاجئيين مجتمعات محليّة إلا مجازًا، حيث يعود المجتمع المحليّ للآجئ إلى المكان الذي لجأ منه.

قطاعيًا ينقسم المجتمع المحليّ إلى مجتمع محليّ سياحيّ وزراعيّ وتجاريّ وماليّ وصناعيّ وتعليميّ وصحّيّ وهلمّ جرّاً. وأخيرًا ينقسم المجتمع المحليّ فئاتيًا إلى المجتمع المحليّ الشبائيّ وغيره من الفئات المجتمعية.

ورغم توافق المجتمع المحليّ على حدّ معيّن من القيم والرؤى والممارسات المقبولة والأخرى المرذولة، إلا أن المجتمع المحليّ يتسم بشتّى أنواع التنوع، سواء منه التّنوع العرقيّ أو الجنسيّ، وتنوع الأجيال والألوان والمشارب الفكرية والثقافية والسياسية، وتعدّد الأديان والمذاهب. وهذا التنوع الذي لا حصر له قد يكون نعمة إذا ما أحسنت إدارته بشكلٍ إيجابيّ يقوم على المشاركة بين المتنوعين، بما يؤدي إلى تقوية الجميع عبر تكامل قدراتهم ومهاراتهم. وفي المقابل قد يصبح نقمة تقود للتشردم والتّصارع إذا لم يحسن أعضاء المجتمع المحليّ إيجاد الصيغة المثلى للمشاركة وتصريف النزاعات بشكلٍ سلميّ فيما بينهم. وإذا ما أحسنوا إيجاد تلك الصيغة فإنها ستكون تعبيرًا عن انتشار حسّ المواطنة المسؤولة في كل المجتمع بما هو مجموع مجتمعاته المحليّة المشاركة والمتكاملة معًا في حمل عبء بناء الوطن بشكلٍ متساوٍ بدلاً



من تحميل المسؤولية لقسم، فيما تأخذ الأقسام الأخرى أدوار الشكائين البكائين المتذمرين الناكسين عن العمل والعطاء.

في العرض اللاحق، نقدم صيغة مقترحة لجمع المجتمعات المحلية الجغرافية الخمسين المكونة لمحافظة القدس معاً لتخطط أولاً معاً، وبالمشاركة لكل مجتمع محليّ منها، شاملاً قطاعاته وفئاته، وكذلك لتخطط معاً لكل محافظة القدس. وثانياً لكي تنفذ وتتابع وتراقب وتقيم تنفيذ الخطط معاً عبر المشاركة الإيجابية لكل قطاعاتها وفئاتها وتحت إشراف أمانة القدس بحلّتها الجديدة التي تنبثق ديمقراطياً عن اللجان الفاعلة المنتخبة في كل مجتمع محليّ مقدسيّ.

### التخطيط المبني على المجتمع المحليّ في حالة القدس

يهدف التخطيط للمجتمع المحليّ في حالة القدس إلى المساهمة في استعادة مركزية القدس في الحياة الفلسطينية كمركز عاصمي، وذلك من خلال دراسة ووضع سياسات لتطبيق مكونات الخطة القطاعية الفلسطينية العامة لمحافظة القدس على المجتمعات المحليّة الخمسين للمحافظة بمشاركتها الفعالة، والتخطيط لتنمية القطاعات والفئات في كل مجتمع من تلك المجتمعات المحلية. على أن يلي ذلك تنفيذ الخطة وفق منهج المشاركة ذاته مع المجتمعات المحليّة المقدسية، وبما يتكامل مع الخطة القطاعية العامة للقدس ككل.

كانت الخطة القطاعية للقدس قد شهدت محاولات جزئية لتطويرها من بيت الشرق في تسعينيات القرن الماضي، ولكن أول خطة شاملة منها كانت قد صدرت عام 2003 عن بيت الشرق، واستمرت تحديثات هذه الخطة لاحقاً من قبل وحدة الرئاسة في مكتب الرئيس الفلسطيني. ولعلّ خطة 2018 - 2022 المحدثة من الوحدة، بالتعاون مع جامعة القدس، تُعدّ الخطة الأوفى والأشمل لحاجات المحافظة والتخطيط لها حتى الآن، ولهذا فهي تُعدّ المصدر الأساس الذي يبني عليه هذا البحث للتخطيط لتنمية المجتمعات المحليّة المقدسية. هذا وقد أُسست الخطط القطاعية لصدور خطط مستندة إليها كالخطة التي صاغتها مؤسسة بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار) وقدمتها السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي عام 2012، كما أُسست لصدور خطة قطاعية أخرى صدرت عام 2019 عن دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع معهد ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية). كما أصدرت وزارة شؤون القدس «خطة عنقود القدس التنموي» عام 2020 بالاستناد للخطة القطاعية (انظر/ ي قائمة المراجع).

وكانت الخطة القطاعية لأعوام 2018 - 2022 قد عاجلت (15) قطاعاً مقسمةً إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الحماية الاجتماعية والتنمية: وتشمل قطاعات التعليم والثقافة، والرّفاه الاجتماعي، والشباب، والصحة والمواطنة، والسلم الأهلي، وحكم القانون.

- مجموعة التنمية الاقتصادية: وتشمل قطاعات الاقتصاد، والإسكان، والزراعة، والسياحة والآثار.

- المجموعة عبر القطاعية: وتشمل قطاعات البيئة، وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الحضرية، والحكم المحلي، والجنادر، والإعلام.

أثناء المرحلة الأولى للبحث الهادف لتطوير خطة مبنية على المجتمعات المحلية المقدسية، والذي تم من خلال معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث وجدنا أهمية إضافة قطاعي المقدسات الإسلامية والمسيحية، والطرق والمواصلات، حيث أصبح عدد القطاعات (17) قطاعاً للبحث في (50) مجتمعاً محلياً تضمها محافظة القدس، لذا فقد سُميت هذه الخطة باسم (50/17).

### أهمية البحث وميزته:

بالاستناد إلى الخطة القطاعية لعام 2018 وقطاعاتها الـ(15)، وإضافة قطاعين لهما، يتميز هذا البحث بأنه الوحيد الذي يهدف إلى أمرين:

الأول: دراسة مكونات الخطة القطاعية للقدس على مجتمعاتها الخمسين: الحضرية والريفية والبدوية، والتي يشتمل مجتمعان منها للبدو من عرب الجهالين وعرب الكعابنة، على (38) تجمّعاً بدوياً واقعةً ضمن محافظة القدس (حنيطي، 2018، ص 152 - 154).

إذاً، وخلافاً لخطط أخرى، تتميز هذه الخطة بأنها تعتمد الخطة القطاعية كمصدر وأساس. ومن تلك الخطط الأخرى: خطة صندوق البلديات لمدن القدس - 2، ولمدينة كفر عقب التي يقع جزء منها في قدس - 1. وكذلك الخطة المكانية للقدس التي يجري إعدادها من قبل منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، ووزارة شؤون القدس، وخطة مؤسسة التعاون، وخطة وزارة شؤون القدس لمعالجة القضايا الطارئة الصادرة عام 2013 (انظر/ ي قائمة المراجع)، والتي لا تعتمد الخطة القطاعية كمرجعية لها أيضاً.

الثاني: تحقيق مشاركة مكونات المجتمعات المحلية المقدسية الفاعلة كافةً وفق ما تقتضيه



منهجيات تنمية المجتمع المحلي في البحث القائمة على المشاركة تحديداً للاحتياجات وتخطيطاً وتنفيذاً، مما يعزز ملكية هذه المجتمعات للخطة من جهة، كما يعزز إمكانات تطبيق الخطة القطاعية بالمشاركة فيها أيضاً بديلاً لوضعها على الرف من جهة أخرى. وفي هذا الإطار تختلف هذه الخطة عن الخطط السابقة، وذلك بأنها تتعامل مع المجتمعات المحلية كشركاء في إعداد الخطة وتنفيذها، وليس مجرد فئات مستهدفة يتم إشراكها في الإعداد فقط، فيما تحرم من حق تحديد مخرجات الخطة.

### خصائص البحث والتخطيط للمجتمع المحلي ومفاهيمهما:

هو بحث في تنمية المجتمع المحلي (أو التنمية المجتمعية وفق اسم آخر)، وبالتالي فهو يتوجه إلى الفاعلين في المجتمعات المحلية، وتنمية رأسمال بشري معاني (بورديو وبوتنام: انظر/ ي قائمة المراجع بالإنكليزية) قادر على النهوض بمجتمعه المحلي من جهة والكفاح من أجل التحرر من جهة ثانية، وذلك من خلال المشاركة القائمة على تطوير أطر مجتمعية للتنمية مبنية على التنوع، واحترام المواطنة، ومكافحة التشرذم، وحل النزاعات بشكل سلمي بما لا يعيق المشاركة في التنمية والكفاح من أجل التحرر معاً.

وإذ يتم البحث بمشاركة كل الفاعلين في المجتمع المحلي، فإنه يتجاوز الفصل التعسفي بين التخطيط من أعلى والتخطيط من أسفل نحو تكاملهما؛ فالوزير يعيش في مجتمع محلي، وكذلك البرلماني، والأكاديمي والباحث... وهكذا، إلى جانب المهني والحرفي والمزارع ونشيط الحزب السياسي أو الإطار الجماهيري... وهكذا. عدا ذلك، فإن السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المحلي - الرسمية وغير الرسمية - كلها معنية بتنمية المجتمع المحلي. لذا يتشارك البحث مع كل هؤلاء، ويقطع مع التمييز بين أعلى وأسفل؛ إذ يقوم على مشاركة الجميع دون إقصاء.

في هذا الإطار، فإن مفهوم البحث ليس هو التنمية الاجتماعية التي تختلف، حيث إنها تنفذ بناء على خطط الدولة للجانب الاجتماعي على مستوى الدولة ككل كبرامج رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الشباب، وهو ليس التنمية الاقتصادية لاقتصاد البلد ككل، وإن شمل قطاعاتها، ولكن ليس على مستوى البلد ككل، وإنما على مستوى التنمية الاقتصادية المحلية Local Economic Development: LED كما تسمى (انظر/ ي قائمة المراجع بالإنكليزية)، كما أنه ليس تنمية مكانية تعتمد أسلوب الإشراف لفئات مستهدفة، عبر التشاور معها من أجل تحديد مناطق صناعية وزراعية وغيرها من قبل الخبراء عبر الاستشارات مع ما يسمى بالفئات المستهدفة بدلاً من مشاركة الناس / المواطنين والمواطنات في كل المراحل، وهي: تحديد الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقويم. من جهة أخرى فإن البحث

يؤقّر عنصر الاستدامة للتّمية المبنية على المجتمعات المحليّة من خلال تفعيل مشاركة المجتمعات المحليّة في تنمية نفسها بنفسها ولأجلها.

### منهج البحث في التخطيط للمجتمع المحلي

يعتمد البحث (منهج البحث بالمشاركة) كمنهج طوّره دارسو المجتمع المحليّ (تشامبرز وكامبينز وغيرهما كما يظهر في ثبث المراجع بالإنكليزية)، وطبقوه على دراساتٍ عديدةٍ بما هو محفّز لإيجاد جوّ تعلّميّ بين الباحث والمبحوث، حيث يكون التّعلّم متبادلاً. ويشمل هذا المنهج المشاركة بين الباحثين، وكذلك المشاركة بين الباحثين وبين المجتمعات المحليّة تحديداً للاحتياجات، وتحليلاً لها، ووضع آليات لتنفيذها. لذلك، يستخدم البحث أساليب تشاركيّة تتجاوز الاستمارة، وتشمل بداية إعداد ملفّات أوليّة عن المجتمعات المحليّة من المصادر المنشورة من قبل الباحثين بالمشاركة بينهم وبين المجتمع المحلي، ويبي ذلك العمل من الباحثين مع المجتمعات المحليّة بالمشاركة من خلال المقابلات الفرديّة والجماعيّة وورش العمل والمجموعات البؤريّة؛ لجمع المعلومات عن الاحتياجات والأولويّات، ولاحقاً تتمّ اجتماعات وورش عمل أخرى لمناقشة نتائج البحث التي يعدها الباحثون قبل اعتمادها في التقرير النهائي للبحث. ويستخدم البحث في هذا الإطار وسائل وأدوات كميّة ونوعية وكورتوجرافيّة، كما يعتمد الأسلوب الثلاثي للتدقيق (من مصادر متنوّعة، ومن فريق متنوّع، ومن خلال أساليب متنوّعة). ويترتب عن ذلك مراحل للبحث نُفصلها ضمن مخطّطه أدناه.

### مخطّط البحث بالاستناد لبنود الخطة القطاعيّة ولمنهجيّة تنمية

#### المجتمع المحليّ

1) إعداد الإطار النظريّ والمفاهيميّ والسياساتيّ للخطة، وأبعاده السياسيّة والقانونيّة المؤسسيّة والتنمويّة والماليّة، شاملاً أيضاً التّشخيص للواقع، ومراجعة الخطط السّابقة للمحافظة، وأدوار الفاعلين والمرجعيّات فيها، ونطاق الخطة، ومنهجية إعدادها.

2) إعداد ملفّات المجتمعات المحليّة من المصادر المنشورة، ويبي ذلك العمل الميداني بالمشاركة شاملة حالة كلّ قطاع فيها، ونقاط التّقاطع والاختلاف بين قدس - 1؛ الواقعة ضمن حدود البلدية الإسرائيليّة المفروضة على القدس، وقدس - 2؛ المُقسّمة وفق اتفاقات أوسلو بين مناطق (ب) الخاضعة لسيطرة أمنية إسرائيلية وسيطرة مدنية فلسطينية، ومناطق (ج) الخاضعة عسكرياً ومدنيّاً لسلطات الاحتلال الإسرائيليّ. وكذلك نقاط التقاطع والاختلاف بين كلّ مجتمع محليّ وآخر، والأهداف وأنساق التّدخل، وأدوار الفاعلين،



ومؤشرات الإنجاز والتكلفة وفقاً للطريقة التي اعتمدها الخطة القطاعية.  
(3) الخطة الاستشارية.

(4) آليات التنفيذ من خلال اللجان المجتمعية، منفردة ومعاً، من خلال متسدى التنمية المجتمعية المقترح في الخطة القطاعية (ص 125)، والذي يعمل مع (أمانة القدس) المنبثقة عن المجتمعات المحلية المقدسية والمنسقة لأعمالها. وفي هذا القسم تتم أيضاً معالجة آليات التنفيذ بين قدس - 1، حيث لا يتوفر حكم محلي فلسطيني قادر على الفعل بسبب قيود الاحتلال، وبين قدس - 2، حيث تتوفر مجالس محلية.

(5) المراجع.

(6) الملاحق.

**إنجازات المرحلة الأولى من البحث بإشراف معهد القدس للدراسات والابحاث**  
تضمنت المرحلة الأولى من البحث في عامي 2017 و2018 وأوائل عام 2019 إنجاز البنود الآتية، وذلك ضمن وثيقة تتجاوز ثلاثمائة صفحة:

**أولاً:** إطاراً نظرياً حول تنمية المجتمع المحلي ومدارسها المختلفة، وصلتها بفلسطين والقدس.

**ثانياً:** تشخيص مسيرة تنمية المجتمع المحلي في محافظة القدس: ماضيها وواقعها ومستقبلها، وذلك في ضوء السياسات الاحتلالية والدولية، والرّدود الوطنية المجتمعية الفلسطينية؛ فعلاً، وتخطيطاً، ومأسسةً للعمل الوطني والمجتمعي في القدس، ومراحل ذلك.

**ثالثاً:** إعداد ملفات مواقع محافظة القدس الخمسين بالاعتماد على المراجع والإحصاءات المنشورة، لاسيما المراجع الفلسطينية وتصنيفات الإحصاء المركزي الفلسطيني للمواقع (انظر/ ي المراجع). كما تم اعتماد الخطة القطاعية للقدس الصادرة عن وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية وقطاعاتها الخمسة عشر، حيث فُحص واقع كل قطاع منها ضمن المواقع الخمسين لمحافظة القدس. وقد أضيف لهذه القطاعات قطاعان آخران للفحص لم يردا في الخطة القطاعية، وهما: قطاع المقدسات، وقطاع الطرق والمواصلات. وأخيراً، شملت الملفات خرائط لكل موقع، ومعلومات أولية مما تم التمكن من جمعه عن (38) موقعاً بدوياً قائماً في محافظة القدس، حيث يقطن فيها ما يزيد على سبعة آلاف بدوي تم ترحيل غالبيتهم عام 1948 وحواليه من قبل القوات الإسرائيلية، وذلك من منطقة النقب.

رابعاً: تمّ إنجاز إطار يتضمّن أيضاً النواقص التي لم تغطّها الأديبات المنشورة حول مواقع محافظة القدس، ولكنه تضمّن نقاط التقاطع والاختلاف بين قدس - 1 و قدس - 2، وبين المواقع المختلفة داخل كلّ منها. كما تضمّن الأولويات والتحدّيات التي تمّ تحديدها حتّى الآن، وبعض المشاريع اللازم تنفيذها، والجهات ذات العلاقة بذلك: مقدسياً، وفلسطينياً، وعربياً وإسلامياً ودولياً.

خامساً: تمّ تصميم قاعدة بيانات جيو معلوماتية من قبل جامعة القدس جاهزة لتغذيتها بالمعلومات لدى اكتمال الخطة المبنية على المجتمع المحلي المقدسي.

### مصاعب ومعوقات

انتهت المرحلة الأولى من البحث بجمع المعلومات المتوفرة من المصادر المنشورة عن المجتمعات المحليّة في قدس - 1 و قدس - 2، وقد تبين أنّ هذه المعلومات ناقصة، وفيما يلي بعض الأمثلة:

- يورد الإحصاء المركزي الفلسطيني في كتابه الإحصائي عن القدس معلومات إجمالية عن قدس - 1، دون أن يغطّي معلومات عن كلّ مجتمع محلي فيها، كما أنّه يغطّي معلومات إحصائية عامّة عن المجتمعات المحليّة في قدس - 2، دون أن يغطّي المعلومات عن كل قطاع داخل كل مجتمع محلي في قدس - 2 (انظر/ ي قائمة المراجع).

- صدر دليل المجتمعات المحليّة المقدسية عن مؤسسة أريج عام 2012، ولا يوجد تحديث لمعلوماته حتّى الآن، وعلماً أنّه قد يصدر عن أريج تحديث للمعلومات عن (12) مجتمعاً محلياً مقدسياً عام 2020م (انظر/ ي قائمة المراجع).

- الدّراسات المتوفرة عن بعض مواقع قدس - 2، كتلك الصادرة عن صندوق البلديات، وعن برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وعن مركز العمل المجتمعي في جامعة القدس وعن الملتقى الفكري العربي، تغطّي مجتمعات محلية معيّنة من قدس - 2، وليس كل المجتمعات المحليّة فيها (انظر/ ي قائمة المراجع).

- هناك دراسة قيد الإعداد من قبل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عن مجتمعات القدس المحليّة في قدس - 1، وبعض قدس - 2، وذلك باسم حارات القدس، مقسّمة إلى (13) حارة، ولم تنشر بعد.

- الدّراسات عن المجتمعات المحليّة البدويّة في محافظة القدس كدراسات مؤسّسة





الدّراسات الفلسطينية وغيرها ليست كافية لتغطية كل مواقعها والقطاعات في كل موقع (انظر/ ي قائمة المراجع).

- إضافة لما تقدّم، فقد واجهت عملية جمع المعلومات عن قدس - 1 إجراءات قمعيّة من قبل الاحتلال. ونظرًا لهذه المعوقات جاءت الحاجة إلى مرحلة ثانية من البحث تشمل جمع المعلومات من الميدان، بالتفاعل مع المجتمعات المحليّة المقدسيّة.

### مكونات المرحلة الثانية من البحث

في ضوء ما تحقّق خلال المرحلة الأولى من البحث، فإنّ المرحلة الثانية ستشمل المراحل الفرعيّة الآتية باتجاه الاستكمال الكليّ لخطة تنمية محافظة القدس المبنية على المجتمع المحليّ:

1) تشكيل طاقم أكاديميّ من (17) خبيرًا وخبيرة من القطاعات الـ(17)، حيث يقوم كلّ منهم بتحديث المؤشّرات القطاعيّة بما يتوافق مع المجتمعات المحليّة الخمسين من جهة، وبما يتضمّن إضافة مؤشّرات نوعيّة للمؤشّرات الكميّة السابقة، حيث يتمّ عمل الطاقم الأكاديمي بالمشاركة، حيث يعقد لقاء أول لهم لمناقشة أهداف البحث ومفاهيمه ومنهج العمل به، ثمّ يعدّون المؤشّرات بالعودة إلى المراجع الفلسطينية والعربيّة والأجنبيّة ودراسات الحالات في مجال التنمية المجتمعيّة، ويعودون بعد ذلك لمناقشتها في لقاء آخر لهم جميعًا. يلي ذلك لقاء مع المجتمعات المحليّة لمناقشة المؤشّرات فيها وتعديلها وفق رؤيتها ثمّ يعدّون بعدها المؤشّرات بصيغتها النهائيّة وفق الملحوظات التي يتلقونها خلال اللقاء الثاني.

2) مرحلة جمع المعلومات الناقصة بمنهجية المشاركة، كما ورد أعلاه من كل موقع من المواقع الخمسين لمحافظة القدس ومواقع البدو فيها، وذلك من قبل (21) طالبًا وطالبة من جامعة القدس، حيث يغطي كلّ مجموعة مكوّنة من (3) أفراد، تتوزّع على أقاليم القدس السبعة: الأربعة في قدس - 2، والثلاثة في قدس - 1، وذلك تحت إشراف منسّقي البحث.

وسيتّم في البداية لقاءات مع الطلبة لمدة يومين كاملين؛ لمناقشة مفاهيم تنمية المجتمع المحليّ وخطة البحث وطرق العمل، ثمّ يقومون بجمع المعلومات من الميدان من خلال: لقاءات وورش عمل، ومجموعات بؤريّة، ومقابلات فرديّة وجماعيّة مع كلّ من: اللجان المحليّة، والنوادي القائمة، وقطاعات المرأة والشباب، والنشطاء، والبلديات، والمجالس القرويّة القائمة في قدس - 2 وفي قدس - 1، حيث تسود فيها الأجسام واللجان غير الرسميّة أكثر. كما ستتمّ مقابلة أعضاء في المرجعيّات القائمة للقدس، ومن القطاع الخاصّ، ولقاءات مع خبراء في القطاعات المختلفة للقدس، ووزراء وأعضاء مجلس وطنيّ ومجلس تشريعيّ حاليين وسابقين وغير ذلك من الفاعليّات. بصورة عامّة سيتّم العمل مع فاعليّات المجتمع

السِّياسيِّ، المجتمع المدنيّ ولجان المجتمع المحليّ، والمجتمع الاقتصاديّ.

(3) يلي ذلك المرحلة الثالثة الفرعيّة من المرحلة الثانية، والتي ستضمّن قيام فريق البحث بكتابة الصّيغة النهائيّة لخطة تنمية المجتمعات المحليّة المقدسيّة ومناقشتها مع اللجان المحليّة وطاقم الخبراء الـ(17)، ثمّ طباعتها بعد التّعديلات النهائيّة عليها، ونشرها من قبل المعهد، وإدخالها إلى قاعدة البيانات الجيومعوماتيّة في الجامعة. وأخيراً عقد ندوة ينظمها المعهد.

(4) بعد إنجاز البحث، سيتم إيجاد آليّة لتحديث المعلومات عن المواقع المقدسيّة في موقع قاعدة البيانات الجيومعوماتيّة في الجامعة، كما يمكن أن يتم إنشاء وحدة أو مركز فرعيّ للمعهد باسم (مركز مصادر تنمية المجتمع المحليّ)؛ يهتم بتوفير كلّ مصادر التّمنية المجتمعيّة لمحافظة القدس ومتطلباتها.

### المخرجات المتوقّعة للبحث على صعيد محافظة القدس:

- بحث شامل وخطط إستراتيجيّة للمواقع الخمسين في محافظة القدس، حيث يتم تطوير الملكيّة المحليّة لكل منها تبعاً للعمل الميدانيّ والمشاركة في البحث خلاله، وبإضافة هذا البحث الشامل للخطة القطاعيّة المعدّة من قبل وحدة القدس في مكتب الرّئيس وبالمشاركة مع جامعة القدس ستصبح لدينا خطة شاملة قطاعيّة ومجتمعيّة للمدينة.

- آليّة يتم تطويرها لبناء الصّمود الإيجابيّ المستند لمواطنة فاعلة ولرأس مال بشريّ معافي ومناعة وطنيّة في محافظة القدس، وذلك من خلال شبكة لجان مجتمعيّة فاعلة منخرطة في متدى التّمنية المجتمعيّة في المحافظة، تنبثق عنه أمانة جديدة للقدس، كما ورد في الخطة القطاعيّة للقدس (ص 125).

- آليّة مجتمعيّة لتطبيق وتنفيذ الخطة القطاعيّة للقدس.

- آليّة يتم تطويرها لبناء السّيادة بالمشاركة المجتمعيّة في التّمنية والمقاومة الشّعبيّة السّلميّة الفاعلة على قاعدة احترام التّنوع والمشاركة بين المختلفين وحلّ النزاعات بينهم، حيث تضيف وتعزّز جهود بناء السّيادة من أعلى في المحافظة.

- آليات لاستعادة مركزيّة القدس في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لفلسطين، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لبنائها كعاصمة لفلسطين بمشاركة مواطنيها ومواطناتها.

- إمكانيّة إنشاء مركز مصادر للتّمنية المجتمعيّة لمحافظة القدس.



- قاعدة بيانات جيو معلوماتية شاملة عن مجتمعات القدس المحلية.

## القسم الثاني: أمانة القدس كرافعة وأداة لتنمية المجتمع المحلي المقدسي: الخيارات والبدائل

### مقدمة

بالارتباط مع هدف تطوير رافعة جهود تنمية المجتمع المحلي المقدسي بالمشاركة وأدوات التنسيق الخاصة بها، يهدف هذا القسم إلى عرض خلاصة الخيارات والبدائل التي تم طرحها خلال المناقشات التي جرت على مدى شهرين ونصف حول موضوع أمانة القدس بوصفها الرافعة والأداة المذكورة. وقد جرت تلك المناقشات في خضم الإعداد للانتخابات المحلية في فلسطين التي تحدّد أن تعقد يوم الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) 2016، ثم تم إيقاف إجراءات مؤقتاً من قبل المحكمة العليا الفلسطينية بناءً على طعن قضائي بشرعية إدارتها في قطاع غزة، ولعدم شموليتها للقدس الشرقية. وقد تلا المناقشات المذكورة قرارات للمجلسين المركزي والوطني عام 2018 لتفعيل أمانة القدس كما ورد في التوثيقة أعلاه.

في سياق إعداد هذا الجزء تمت العودة إلى دراسات ومقالات سابقة حول الموضوع، كما تمت متابعة المقالات والتقارير كافة التي كتبت حول الموضوع في تلك الفترة، ومنها مقالتان لكتاب هذه السطور (انظر / ي الملحق)، ولكن بشكل خاص تم الاعتماد على المداورات التي تمت مع ما يزيد على (200) شخصيّة فلسطينيّة، غالبيتها مقدسيّة، عبر ثلاث ندوات عقدت في مركز التخطيط المنبثق عن منظمة التحرير الفلسطينية عام 2016، وكذلك عبر العشرات من المداورات واللقاءات الفردية والجماعية.

يبدأ هذا القسم بنبذة تاريخية موجزة حول موضوع أمانة القدس وأهميته ودوره في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم يلي ذلك عرض البدائل والخيارات المختلفة بخصوصها ومناقشتها في إطار الإعداد للانتخابات المحلية الفلسطينية، ويتم في النهاية طرح توصيات للمتابعة اللاحقة للموضوع.

### أهمية موضوع أمانة القدس، التجربة الفلسطينية ودورها

يحظى موضوع انتخاب أمانة القدس فلسطينياً بأهمية كبيرة لذاته، وكذلك لغير ذاته. أمّا فيما يتعلق بذاته، فإنّ الانتخاب أو الفرز الدوري لأمانة القدس يعبر عن استعادة حقّ للفلسطينيين المقدسين في انتخاب أمانتهم، وهو الحقّ الذي انتزعه الاحتلال منهم عندما قام عام 1967 بحلّ مجلس أمانة القدس، وفرض بلدية القدس الغربية على الفلسطينيين

الذين رفضوها، حيث لا تتعدى مشاركتهم في التصويت بانتخاباتها نسبة الـ (1%) إلى (3%) على مدار انتخابات تلك البلدية. بناء على ذلك، فإن من الأولوية بمكان أن تعاد للمقدسين أمانتهم التي تم حلها بمخالفة واضحة وصریحة للقانون الدولي.

وفيما يتعلّق بغير ذاته، فإنّ موضوع انتخاب أمانة القدس أو إعادة فرزها بالتزامن مع الانتخابات المحليّة الفلسطينية يعكس صورة وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلّة عام 1967 بما فيها القدس الشرقيّة، كما أنّه يعكس للفلسطينيين المقدسين اهتمام منظمّة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنيّة بهم، وهو ما يؤديّ بدوره إلى إعادة أو تعزيز الثقة بينهم وبين المنظمّة والسلطة، ويعيد بالتالي تعزيز ارتباطهم بالبنية السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الفلسطينيّة.

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى القيود المفروضة من قبل اتفاق أوسلو على عمل السلطة الوطنيّة في القدس، فيما سمحت نصّاً بعمل مؤسسات منظمّة التحرير الفلسطينية فيها، وهو نصّ لم تحترمه إسرائيل كما فعلت تجاه العديد من النصوص الأخرى التي وقّعت عليها، ثم خرقتها أو امتنعت أو ماطلت في تنفيذها.

إنّ هذه القيود لم تمنح منظمّة التحرير الفلسطينية من التّعامل مع موضوع القدس وأمانتها قانونياً وعملياً. وفي هذا الإطار، فقد تمّ ما يلي بهذا الخصوص في عهدي الرّئيسين عرفات وعبّاس:

### أولاً - في عهد الرّئيس عرفات:

- تمّ في عام 1999م تعيين أمانة للقدس من (11) عضواً شملت الأعضاء الباقين على قيد الحياة من الأمانة المنتخبة قبل عام 1967، وتمت إضافة أعضاء آخرين إليهم، وتمّ تكليف العضو المنتخب قبل 1967 بمنصب الأمين العام القدس، وذلك من أجل الاستمرار في تمثيلها في اتّحادات العواصم العربيّة والإسلاميّة والعالميّة.

- وتمّ في عهد الرّئيس عرفات أيضاً إصدار (قانون العاصمة رقم 4 لسنة 2002)، والذي تضمّن ست موادّ تؤكد أنّ القدس (عاصمة الدّولة الفلسطينيّة، وهي المقرّ الرّئيس والدائم للسلطات الثلاث: التشريعيّة، والتنفيذيّة، والقضائيّة)، وأنّ (الدّولة الفلسطينيّة صاحبة السّيادة على القدس الشريف والأماكن المقدّسة فيها، وهي المسؤولة عن صونها وكفالة حرّيّة العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة). كما نصّ القانون على (تخصيص حصّة من الموازنة العامّة لمدينة القدس)، ووضع البرامج والخطط لتشجيع الاستثمار العامّ والخاصّ فيها، وتظّل منطقة تطوير (أ) ذات أولويّة خاصّة.



- إلى جانب قانون العاصمة، فقد قدّمت لجنة الدّاخلية والأمن والحكم المحليّ في المجلس التّشريعيّ يوم 10 حزيران 2001 مشروع قانون أمانة القدس. وتشير الصّفحة الإلكترونيّة للمجلس التّشريعيّ إلى أنّ هذا المشروع قد أُحيل للنّقاش من قبل لجان المجلس التّشريعيّ في 24 حزيران 2001، ثمّ خضع للمناقشة العامّة في المجلس يوم 5 / كانون الثّاني 2002، ثمّ للقراءة الأولى في 21 تموز 2003، وأخيراً للقراءة الثّانية يوم 5 / أيار 2004، وبعدها تمّت إحالته للرئيس يوم 30 أيار عام 2004، وبعدها لم يصدر.

- نصّ هذا المشروع، المكوّن من عشر موادّ على انتخاب الأمانة وتعيينها وفق اقتراح من وزير الحكم المحليّ وبتنسيب من مجلس الوزراء وبقرار من الرئيس (المادة 6)، كما نصّ على تحديد حدود الأمانة على أمّها حدود الرّابع من حزيران 1967، ولكنّه في المقابل أعطى لمجلس الوزراء صلاحية توسيع حدود الأمانة (مادة 2). وفيما يتعلّق بصلاحيّات الأمانة، فقد تضمّنت فيما تضمّنت صلاحية لجنة التّنظيم وبناء المدن والقرى (مادّة 9). هذا وقد كتب الرئيس عرفات بخطّه على الصّفحة الأولى لمشروع القانون (يؤجّل إصداره مؤقتاً لأسباب سياسيّة). ونظراً لأهميّة هذا المشروع، فقد تمّ الاستناد إليه لصياغة مرسوم مقترح تم نشره من قبل الكاتب في جريدة الأيّام حول أمانة القدس، حيث نقترح أن يصدره الرّئيس محمود عباس.

### ثانياً - في عهد الرّئيس محمود عباس:

- تمّ أولاً إصدار قانون معدّل لانتخاب الهيئات المحليّة: رقم 10 لسنة 2005. وقد نصّ هذا القانون في مادّته 69 على (يتمّ اختيار أعضاء مجلس الأمانة وفقاً لقانون أمانة العاصمة). تعكس هذه المادّة مشكلة، حيث لم يصدر قانون أمانة العاصمة بعد إحالته من المجلس التّشريعيّ إلى الرّئيس عام 2004 كما ورد أعلاه.

- وفي كانون الثّاني من عام 2012م أصدر الرّئيس محمود عباس مرسوماً عين بموجبه أمانة عامّة جديدة للقدس من 17 عضواً، حيث أبقى فيها من تبقى على قيد الحياة من أعضاء الأمانة المنتخبة قبل عام 1967، بالإضافة إلى أعضاء جدد، وتضمّن المرسوم أنّ تابعيّة الأمانة هي لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، على أن يقوم المؤتمر الوطنيّ الشّعبيّ بمهامّ المتابعة التّنفيذية لها. ويلاحظ هنا أنّ تعيين هذه الأمانة قد جاء بعد أربع عشرة سنة من تعيين الأمانة الأولى إبّان فترة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وذلك في عهد الرّئيس عرفات عام 1998. ومن المقترح إعطاء الأولويّة من الآن فصاعداً لإرساء تقليد ديمقراطيّ بإعادة فرز أمانة القدس مرّة كل أربع سنوات.

قبل الانتهاء من هذا القسم، قد يكون مناسباً إيراد الخلاصات الآتية بشأنه:

أولاً: تمّ اعتماد أسلوب التّعيين بشأن أمانة القدس في عامي: 1998م، و 2012م.

ثانياً: لم يصدر قانون أمانة القدس عام 2004م من الرّئيس، ممّا يتطلّب صدوره لمعالجة الفجوة القانونيّة المشار إليها أعلاه.

ثالثاً: استند قانون انتخاب الهيئات المحليّة لعام 2005 على قانون أمانة القدس لعام 2004، والذي لم يصدر، وهذه ثغرة قانونيّة أخرى تتطلّب الرّدّم عبر إصدار مرسوم رئاسيّ في الظروف الرّاهنة حول الموضوع.

رابعاً: نصّ قانون العاصمة لعام 2002 على عدّ القدس على صعيد الموازنات كمنطقة تطوير (أ)، وهو بند يتطلّب التّنفيذ.

خامساً: في الحالتين لم تكن الأمانة فاعلة سوى فيما يتعلّق بتمثيل القدس من قبل الأمين العامّ زكي الغول حتى وفاته عام 2019م في اتّحادات العواصم العربيّة والإسلاميّة والعالميّة، فيما لم يعرف المقدسيون بوجود الأمانة كأن لم يكن لها أي فعل على الأرض.

سادساً: أُتبعَت الأمانة وفق مرسوم الرّئيس عبّاس لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وليس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة... فيما نصّ مشروع القانون الذي رفع للرّئيس عرفات عام 2004 على تابعيّتها لمجلس الوزراء عبر وزارة الحكم المحليّ، كما أنّ المادّة 69 لقانون انتخاب الهيئات المحليّة لعام 2005 قد نصّت من جهة أخرى على خضوع انتخاب الأمانة للقانون الخاصّ بها، حيث يخلق كل هذا السّياق تداخلات بحاجة إلى حلّ، وهو ما سيرد بشأنه مقترح أدناه.

## الخيارات والبدائل

تراوحت الخيارات التي تمّ تداولها بخصوص موضوع أمانة القدس كالآتي:

1 - إبقاء الأمانة الحاليّة مع تطعيمها.

2 - تعيين أمانة جديدة.

3 - انتخاب أمانة جديدة.

4 - اختيار أمانة جديدة.

ومن أجل الوصول إلى الخيار الأفضل بشأن موضوع أمانة القدس، لا بدّ من مراعاة أنّ الاختيارات مطروحة هنا كمنادج مثاليّة («ideal types» ماكس فيبر)، حيث تمّ توسيع



الآراء التي طرحت لتوضيح افتراضاتها الظاهرة والمخفية، ولتوضيح مآلاتها؛ لمساعدتنا على الاختيار بينها. وقد تمّ تعمّد عدم ذكر أسماء الأشخاص الذين طرحوا كل فكرة، وذلك لإبعاد الأفكار المطروحة عن الشخصنة، ولتناقشتها بشكل حياديّ علميّ مجرد. ومع ذلك فإن أراد القارئ التعمّق في تفاصيل بعض الأفكار ومن طرحها، فإنه يمكن العودة إلى المحاضر للندوات الثلاث التي عقدها مركز التخطيط في م.ت.ف. فيما يلي قراءة في هذه الخيارات بناءً على ذلك:

**1) خيار إبقاء الأمانة الحالية وتطعيمها:** برزت أفكار متفاوتة، وأخرى تمّ الإجماع عليها في إطار هذا الخيار. وبشكل إجماليّ، يرى من طرحوا هذا الخيار أنّ الأمانة الحالية والمعينة منذ عام 2001م، لم تتح لها الظروف والإمكانات الملائمة بما يمكنها من أداء دورها، حيث إنّ إضافة للمعوقات الاحتلالية لم يتمّ رصد الموازنة اللازمة لعمل الأمانة، ولم تحدّد صلاحيّاتها بدقّة. وهناك أيضًا من يقول من أعضائها إنهم نُصحوا من منظّمة التحرير بالعمل خلف الظلال، وأن تكون الأمانة ذات دور معنويّ ورمزيّ فقط، ممّا يمكّن المنظّمة في الوقت ذاته من القول إنّ تمّ فعل المستطاع لإبقاء التمثيل المحليّ للقدس قائمًا رغم الموانع الاحتلالية.

من جهة أخرى، ينقسم طارحو هذا الخيار إلى مجموعتين: الأولى، ترى أنّه لا يجب الإعلان عن وجود الأمانة تفادياً لاعتقال الاحتلال لأعضائها والتكثيف بهم، على أن يتمّ الاكتفاء بالدور الخارجيّ للأمانة، وذلك من خلال تمثيلها عبر شخص أمين القدس في اتّحادات العواصم العربيّة والإسلاميّة والعالميّة، وكان هذا رأي عبّرت عنه أقلية ممّن تمّ التّداول معهم. أمّا المجموعة الثّانية، فترى أنّه لم يتمّ تفعيل الأمانة المعينة سابقًا نظرًا لغياب تقديم الموازنات الملائمة لها من قبل السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، حيث كان يمكن أن تقوم الأمانة ببعض الأدوار، والتي تفاوتت حسب وجهات نظر مختلفة تمّ طرحها بين الأدوار ذات الطّابع الخدماتي، أو الطّابع التّنمويّ، أو الطّابع الإبداعيّ (كما تمّت تسميته) في إطار التّصادم مع الاحتلال ضمن مرحلة التّحرّر الوطنيّ التي لا زلنا نعيش في خضمّها.

لقد رأى الجميع أنّ الدور الخدماتيّ في القدس هو بذاته موضوع صداميّ مع الاحتلال، حيث ستُخرج سلطات الاحتلال عن السّريّة أيّة محاولة لتقديم الخدمات، كخدمة جمع النّفايات مثلاً في أكياس مكتوب عليها اسم أمانة العاصمة، وبالتاليّ فإنّه لا يوجد دور خدماتيّ بحث في القدس التي يصبح كل شيء فيها ميسّسًا في ظل إجراءات الاحتلال.

وردًا على هذا الموضوع، ظهر في النقاش ثلاثة اتجاهات؛ دعا أحدها إلى جعل عمل الأمانة موضوع صدام واحتكاك مع الاحتلال، وأن يكون أعضاؤها جاهزين لدفع الأثمان المترتبة

عن ذلك. والثاني دعا إلى تفادي الصدام العلني والمباشر مع الاحتلال، باستخدام أسلوب العمل الهادئ الصامت ودون ضجيج وبنفس طويل؛ لخلق حقائق فلسطينية على الأرض في القدس، تتراكم يوماً بعد يوم دون إعلان أو ترويج إعلامي، فيما دعا الثالث إلى العمل ضمن الهوامش المتاحة احتلالياً مع السعي لتوسيعها باعتبار أن ذلك يمثل الطريقة الوحيدة الممكنة للنجاح في عمل شيء ما، وضمان استدامته في ظل القيود الباهظة المفروضة.

وفي إطار التقدير، فإن هذا الخيار (خيار إبقاء الأمانة القائمة وتطعيمها)، ينطوي على إيجابيات لعلّ منها: إبقاء العمل على المستوى الدولي وتعزيزه من قبل أمين القدس مترافقاً مع العمل الصامت على الأرض لبناء مشاريع جديدة لتنمية القدس وخدمتها، وذلك في حال وفرت المنظمة والسلطة الموازنات اللازمة لذلك كما يطالب أعضاء الأمانة.

في المقابل، هناك عدد من المشكلات التي تحتاج إلى متابعة من أجل حلّها بما يخصّ هذا الخيار:

أولاً: عدم توافق مواقف دعائه بشأن الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأمانة، حيث يريد بعضهم حصر عمل الأمانة على الجبهة الدولية فحسب. فيما لا يتحدث الباقون بلغة موحدة بشأن الخيارات الثلاثة: الصدام المباشر مع الاحتلال، أو العمل بصمت وبنفس طويل لبناء القدس، أو العمل ضمن الهوامش المتاحة احتلالياً.

ثانياً: قام تصوّر بعض القائلين بهذا الخيار على أن تقوم المنظمة والسلطة بتوفير الموازنات اللازمة لعملهم، فيما لم يقوموا بدورهم من جمع الاحتياجات التنموية للقدس ومجتمعاتها المحلية، ووضع الخطط التمويلية لهذه، ثم العمل مع المصادر المتوفرة داخلياً وخارجياً لتوفير التمويل لهذه المشاريع.

ولكن في المقابل افتقرت الأمانة القائمة لخطة العمل التنموية للقدس، فيما اكتفت بوضع خطة عمل إدارية لعملها، كما افتقرت للمتابعة والاجتماعات الدورية المبنية على جداول أعمال واضحة ومنهجية عمل، حيث اكتفت بعقد بعض الاجتماعات بعد تعيينها مباشرة، ثم لم تعد تتابع بعد ذلك.

ثالثاً: لا يطرح هذا الخيار رداً على ما يتعلّق بموضوع تداول السلطة دورياً بوصفه حقاً شعبياً وديمقراطياً من خلال إعادة انتخاب أو فرز السلطات بين فترة زمنية وأخرى، ويكتفون في هذا المجال بفكرة التطعيم للأمانة الحالية، ولم يتمّ توضيح آلية التطعيم وطريقتها.

رابعاً: يطرح هذا الخيار طريقة التعيين لأعضاء إضافيين يتمّ تنسيب أسماهم للرئيس، وسيُوضح من العرض الآتي أن طريقة التعيين قد لا تكون الطريقة المثلى فيما يتعلّق بموضوع أمانة القدس.





لهذه الأسباب يبدو خيار إبقاء الأمانة القائمة حتى لو تمّ تطعيمها كتجاوز لمبدأ الحقّ في تداول السّلطة. ولربما يكون الأنسب أن يصار إلى منح أعضاء الأمانتين السابقتين حقّ التّرشّح للأمانة القادمة لمن يرغب منهم/ن، أو يشعر أن لديه/ها القدرة على ذلك.

(2) خيار تعيين أمانة جديدة: طرح القائلون بهذا الخيار أنّ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة كونها الممثل الشّرعيّ والوحيد للشّعب الفلسطينيّ، وكونها تحظى بإجماع أبناء الشّعب الفلسطينيّ كافّة، لها الحقّ في أن تعيّن أمانة ثالثة للقدس أخذًا بمبدأ تداول السّلطة، وعدم حصرها على أفراد تمّ تعيينهم سابقًا فيما يزخر الشّعب الفلسطينيّ بالطّاقات والكفايات.

ويرى طارحو هذا الخيار أنّ التّعيين يجب أن يشمل إبقاء أعضاء الأمانة المنتخين قبل عام 1967 مع إضافة أعضاء جدد إليهم، ربما يكون بعضهم من أعضاء الأمانتين السابقتين.

كالخيار السابق، فإنّ هذا الخيار ينطوي على جوانب إيجابيّة، وكذلك على بعض النواقص: في الجانب الإيجابيّ، فإنّ هذا الخيار يخرج أمانة القدس من نطاق التّجاذبات والمنافسات السياسيّة والعائليّة لتمثيلها، ويعطي الكلمة الفصل للمنظّمة لتحصن بين هذه المنافسات والتّجاذبات عبر التّعيين.

وثانيًا في الجانب الإيجابيّ، فصل أمانة القدس عن التّابعيّة للسّلطة الوطنيّة، وإبقاؤها مرتبطة بالمنظّمة ممّا يحافظ بدوره على أولويّة طرح موضوع تهويد القدس وأسرلتها، وعدم الاقتصار على موضوع الخدمات وحده في عمل الأمانة. مع العلم أنّ هنالك وجهة نظر أخرى طرحت، وهي أن يتمّ ربط الأمانة بالسّلطة الوطنيّة ووزاراتها، لاسيّما أنّ السّلطة لم تعد سلطة، وإنّما حكومة لدولة فلسطين بعد اعتراف الأمم المتّحدة بها عام 2012. (انظر/ي أدناه)... رغم أنّ هناك نواقص وأسئلة عديدة تواجه هذا الطرح لعلّ منها:

هل إذا كانت م.ت.ف. الممثل الشّرعيّ والوحيد للشّعب الفلسطينيّ على الصّعيد الخارجيّ يعطيها الحقّ في فرض توجّهاتها وقراراتها على شعبها بشكل فوقيّ بديلًا عن المشاركة الديمقراطيّة؟

وإذا كانت م.ت.ف. ستستمزج والحالة هذه آراء الفصائل السياسيّة والرّموز والشّخصيّات في القدس قبل أن تقوم بعملية التّعيين، فما هي الضّمانات أن تكون عملية الاستمزاج هذه كاملة وشاملة؟

إنّ السّؤال الآتي يتعلّق فيما إذا كانت الأمانة التي سيتمّ تعيينها ستضمّ كفايات، كما كان عليه الحال نسبيًا لدى تعيين الأمانتين السابقتين، أم أنّها ستتشكّل من ممثلي الفصائل؟ أم

ستكون مزيجًا من الفصائل والكفاليات؟ أم أمانة كفاليات تحظى برضا الفصائل؟ وكيف يمكن النجاح في تحقيق أيّ من هذه الصيغ؟

ثمّ هناك سؤال الصّلاحيّات المتعلّق فيما إذا ما كان سيتمّ رصد الموازنات اللازمة من المنظّمة لعمل الأمانة، لاسيّما في ظلّ فقر حال المنظّمة واعتمادها على السّلطة الوطنيّة في تمويلها.

هذا، وقد أشار اجتماع لشخصيّات القدس ورموزها عُقدَ في مؤسّسة الدّار الثقافيّة يوم الخميس من أيلول الماضي إلى رفض (محاولات إعادة تشكيل أمانة القدس بقرار فوقيّ) (القدس، 7 أيلول 2016، ص.3).

يتطلّب هذا الخيار إذًا، توافقًا بين أوسع القطاعات المقدسيّة على الأسماء، وصيغة ملائمة للتمكّن من الوصول إلى هذا التوافق، قبل التّعيين، ولربّما أيضًا يتطلّب دمج هذا الخيار بشكل من أشكال الخيار الرّابع (خيار اختيار أعضاء الأمانة) عبر عقد مؤتمر مقدسيّ موسّع للتصويت لأعضاء الأمانة الجدد، بما يمنحهم بعض القاعدة التي تعطيهم بعضًا من الشّرعية المجتمعيّة بما يمكنهم من أداء مهمّاتهم.

فوق ذلك يتطلّب هذا الخيار، كما الخيارات الأخرى، وضوحًا في صلاحيّات الأمانة (انظر/ ي أدناه)، وكذلك رصد الموازنات اللازمة لعملها.

3) خيار انتخاب الأمانة: ينطلق هذا الخيار من قاعدة سياسيّة مفادها أنّ فلسطين قد أصبحت دولة معترف بها عام 2012م من قبل الأمم المتّحدة، ويترتّب على ذلك حسب وجهة النّظر هذه أن تقوم دولة فلسطين التي آلت إليها السّلطة الوطنيّة السابقة لها بإعلان إجراء الانتخابات المحليّة في أراضيها كافّة بما فيها القدس الشّرقية، سواء نجحت أو فشلت في ذلك.

ومن أجل النّجاح في هذا الخيار، فقد طرحت سيناريوهات مختلفة لموضوع انتخابات الأمانة، حيث كان طرح السيناريو الأوّل منها، أن يتمّ إجراء الانتخابات في المجتمعات المحليّة المقدسيّة مع دعوة سفراء دول الاتحاد الأوروبي وغيرهم للحضور من أجل حمايتها من القمع الاحتلاليّ.

أمّا السيناريو الثّاني فيرى أن يتمّ وضع صناديق اقتراع في مناطق الضّفّة الفلسطينيّة المحيطة بالقدس ويدعى المقدسيون للتصويت للأمانة فيها، حسب سجلّ الناخبين لانتخابات المجلس التشريعيّ لعام (2005، والرّئاسة عام 2006) مع إيجاد طريقة لتحديث هذا السّجلّ والإضافة عليه، ربما مثلاً عبر فتح باب التّسجيل للانتخابات للأمانة في ذات الفترة التي يفتح فيها باب التّسجيل للانتخابات المحليّة في باقي مدن دولة فلسطين وقرائها إذا ما تمّ



فتحتها مجددًا بعد التأجيل الأخير للانتخابات، أو اتخاذ قرار استثنائي بفتح باب التسجيل للمقدسيين إذا لم يتم فتحه مجددًا لباقي مدن الوطن وقراه.

أما السيناريو الثالث لموضوع الانتخابات، فيقضي بإجرائها عبر التصويت الإلكتروني.

وهناك أخيرًا السيناريو الرابع الذي طرحه القائد فيصل الحسيني في حينه، والذي يقضي بإنشاء شركة مساهمة ينتسب إليها المقدسيون، ويقومون بانتخاب مجلس إدارة لها، يكون هو بمثابة أمانة القدس.

تواجه هذه السيناريوهات جميعًا مشكلة كبرى تتعلق باحتمالية استنكاف الفلسطينيين المقدسيين عن المشاركة، لخوفهم من العقوبات الإسرائيلية المحتملة، خاصة ما تعلق منها بفقدان حق الإقامة وسحب الهويات. كما أشار بعض من تمت مقابلتهم إلى نمو (التيار الإسرائيلي) المرتبط والمتنفع من سلطات الاحتلال، والذي قد يوجه من قبل سلطات الاحتلال لفرز مرشحين لانتخابات الأمانة والتوجه للنجاح فيها.

وبناءً على ذلك لا يمكن الإقبال على هذا الاختيار، إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

أولاً: لا يمكن عقد انتخابات الأمانة تلقائياً، بل يجب أن يسبقها حملة وطنية بين المقدسيين، يشارك فيها كل نشطاء الفصائل الوطنية والإسلامية في القدس، وذلك من أجل إعادة الروح للمجتمع المقدسي، وإعادة ثقته بالمنظمة والفصائل. ولضمان نجاح هذه الحملة فإن من الضروري أن تشتمل على طروحات ملموسة لما يمكن أن تقدمه الأمانة للمواطن المقدسي في مجال تثبيت وجوده وصموده في المدينة. وفي ضوء نجاح هذه الحملة فإن الإقبال المقدسي يتزايد على المشاركة والعكس صحيح.

ثانياً: تشكيل قوائم وطنية توافقية موحدة، وذلك من أجل النجاح في مواجهة أي قوائم قد يشكّلها الاحتلال.

ثالثاً: يتلو ذلك معالجة قضايا إضافية مثل سجل الناخبين وكيفية تجهيزه، وكيفية مشاركة المبعدين والنازحين المقدسيين الذين شاركوا في انتخابات الأمانة قبل عام 1967 وسلالاتهم في الانتخابات، وكيفية شمول أعضاء الأمانة المنتخبين قبل عام 1967 في التشكيلة المنتخبة الجديدة.

رابعاً: بين السيناريوهات أعلاه، فإن الخيار الأول هو خيار صدامي بامتياز، ومن المحبّد عدم اللجوء إليه دون توفير شروطه المذكورة أعلاه مسبقاً؛ إذ يصبح دون توفر هذه الشروط خياراً انتحارياً. أما خيار التصويت في مناطق الضفة فيحتاج إلى عوامل جاذبة

تجعل المقدسين يتوجهون إلى صناديق الاقتراع خارج مدينتهم. وفيما يتعلق بخيار التصويت الإلكتروني فهذا يستطيع الشباب القيام به، ولكنه يحتاج إلى ترتيبات تمكن وتشجع من لا يتقنون استخدام الإنترنت من الأجيال الأكبر للتصويت من خلاله. وأخيراً فإن خيار الشركة يبدو خياراً مناسباً لتعزيز المشاركة الديمقراطية بين المقدسين، ولكن ذلك هو صيغة لخلق صيرورة مترجمة تدريجياً للمشاركة (process)، وليس صيغة لإجراء انتخابات في يوم محدد.

4) خيار اختيار الأمانة: يطرح هذا الخيار طريقاً وسطاً بين الانتخابات والتعيين، بناءً على ما يراه هذا الخيار من تعذر إجراء الانتخابات من جهة، وعدم استحسان أسلوب التعيين من جهة أخرى، حيث يتم الأمر وفق هذا الخيار عبر اختيار الأمانة من قبل مختلف ممثلي المجتمعات المحليّة (المواقع الجغرافيّة)، والفئات (كالشباب، والمرأة)، والقطاعات (كالسياحة، والصحة، والتعليم) وغيرها من القطاعات. وفي التفاصيل طُرحت ثلاث طرق لإجراء عمليّة الاختيار:

تقضي الطريقة الأولى بعقد مؤتمر موسّع لممثلي القدس من وزراء ووزراء سابقين، وأعضاء تشريعيّ حاليين وسابقين، وأعضاء المجلسين المركزيّ والوطنيّ المقدسين، وممثلي المجتمعات المحليّة والقطاعات والفئات المقدسيّة كافة، والرّموز الدينيّة والاقتصاديّة والأكاديميّة من منظمات المجتمع المدنيّ وغيرها، وأعضاء الأمانتين السابقتين، وممثلين عن مبغدي القدس ولاجئها. ويعقد المؤتمر خارج القدس حسب هذه الطريقة. ووفق هذه الطريقة يقوم المجتمعون بانتخاب مجلس الأمانة، كما يشكّلون مجلساً موسّعاً لها، حيث يتمّ تنفيذ برامج الأمانة وخدماتها للقطاعات والفئات والمواقع الجغرافيّة من خلال هذا المجلس الموسّع.

أمّا الطريقة الثانية فتقضي بعقد كونغرس تمثيليّ خارج القدس، يدعى لها أعداد من المجتمعات المحليّة المقدسيّة كل حسب نسبتها من عدد سكّان القدس الكليّ، ويقوم الكونغرس باختيار الأمانة.

أمّا الطريقة الثالثة فتقضي باختيار مجلس محليّ في كلّ موقع من مواقع القدس الـ(22)، وذلك من ممثلي المواقع والقطاعات والفئات الموجودة فيه، وبلي ذلك تشكيل مجلس للأمانة من (22) شخصاً يمثلون المواقع كافة، ويضاف إليهم أعضاء الأمانة الباقين على قيد الحياة ممن انتخبوا قبل عام 1967م.

وفي الآليات، فقد تمّ اقتراح أن يتمّ التوافق على قائمة أعضاء الأمانة قبل عقد المؤتمر التمثيليّ



أو الكونغرس، حيث يفوزون بالتزكية في المؤتمر أو الكونغرس منعاً لتحوّلها إلى منصّتين للصرّاع بين المرشّحين ممّا قد يؤدّي إلى فشلها في فرز أمانة جديدة للقدس. وهناك من رأى أيضًا ألا يقوم أي فرد بترشيح نفسه، بل يرشّحه آخرون، وذلك كحماية للمرشّحين من بطش الاحتلال، حيث يمكنهم الادّعاء عندما تراجعهم سلطات الاحتلال أنّهم لم يرشّحوا، كما أنّهم لم يقبلوا ترشيح الآخرين لهم.

وفي التقدير، يتجاوز هذا الخيار نواقص وثغرات خيار التّعيين، ولكنّه في المقابل يتفادى خيار الدخول في صدام مع الاحتلال كما هو الحال في خيار الانتخابات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الطريقة الثالثة لهذا الخيار هي الأقرب بينها لخيار الانتخابات، فيما تنطوي الطريقتان الأولى والثانية على إشكاليّات لها علاقة بكيفيّة اختيار الممثّلين، وحول من يمثّل ومن لا يمثّل، وفي النهاية سيكون هناك من سيطعن بهاتين الطريقتين بوصفهما غير شرعيتين، ولم تعقدا بمشاركة الممثّلين الحقيقيين.

## توصيات الدّراسة

وعليه، فإنّ هذه الدّراسة توصي باقتراح الانتخابات كإقترح أول، وفي حال تعذّره وعدم التّمكّن من توفير مقوماته من أجل ضمان تعزيز ارتباط القدس بالبنية السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الوطنيّة الفلسطينيّة، فإنّها توصي باللجوء إلى عمليّة الاختيار من أسفل إلى أعلى، حيث يتمّ فرز مجالس محليّة في كلّ موقع جغرافي، ويتلو ذلك تشكيل مجلس الأمانة من ممثّلين عن هذه المجالس الواقعيّة.

ويجدر التّنويه هنا بأنّ الدّراسة لا توصي بهذا الخيار كونه الأفضل في غياب الانتخابات، ولكن لكونه الأقلّ جلبًا للضرر من الطّرق والخيارات الأخرى، كما أنّه يحتوي على الأفضليّات الآتية مقارنة بالطّرق الأخرى:

أولاً: المواقع الجغرافيّة هي أيضًا مواقع سكن لكلّ الفئات والقطاعات، والتي يمكنها بالتالي الحصول على التّمثيل انطلاقاً من مواقعها.

ثانياً: باعتماد هذه الطريقة تتعزّز مشاركة ديمقراطيّة أوسع ممّا هو عليه الحال في حالتي المؤتمر الموسع والكونغرس. وبالتالي تتشكّل قاعدة شعبيّة أوسع داعمة لعمل الأمانة التي ستشكّل، كما ستتعزيز الصّلات والثقة بين سلطات دولة فلسطين وبين المقدسيين.

ثالثاً: تقلّل هذه الطريقة من نسبة النّاقمين لاستثنائهم من العمليّة.

رابعاً: تتشكّل الأمانة من تمثيل متساوٍ لكلّ المجتمعات المحليّة المقدسيّة.

خامساً: مع تصغير مساحة الوحدات التي يتم فيها الاختيار من أسفل إلى أعلى تتعزز فرص القدرة على مواجهة العقبات كوجود (التيار الإسرائيلي)، وذلك من خلال جعل مسألة الاتفاق على كتل محلية توافقية أسهل بما لا يقاس من الاتفاق بشأنها على مستوى القدس ككل.

سادساً: يمكن إضافة ممثلين لمبعدي القدس ونازحيها، وكذلك لأعضاء مجلس الأمانة المنتخبين قبل عام 1967 لمجلس الأمانة المتشكل من أسفل إلى أعلى وفق هذه الطريقة.

### مسائل متقاطعة بين كلّ الخيارات

أخيراً، يبقى هناك عدد من المسائل المتقاطعة بين الخيارات كافة، وهي كلّها مسائل سياسية بامتياز، والتي توصي الدراسة بأن تضعها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أمامها؛ لتقوم بدراستها واتخاذ المواقف والقرارات اللازمة بشأنها، وفيما يلي عرض لهذه المسائل، وبعض الاقتراحات بشأنها:

### أولاً - مسألة الولاية الجغرافية:

مارست أمانة القدس قبل عام 1967 عملها فوق الكيلومترات الستة المربعة التي كانت عليها حدود القدس آنذاك. وخارج هذه الحدود عملت حينذاك مجالس قروية كمجلس قروي الطور، والعيسوية وشعفاط، مع العلم أنّ المجلسين الأخيرين لا زال قائمين حتى اليوم وإن اقتصرتا أعمالهما على حلّ النزاعات في مجتمعهما. لقد خلق الاحتلال حدوداً سياسية وخدمائية جديدة عبر ضمّ مناطق إلى القدس من الضفة الغربية بما يتناقض مع القانون الدولي.

وعلى الجانب الفلسطيني، حدّدت السلطة الوطنية مسارين للتعامل مع مسألة الولاية الجغرافية للقدس: المسار الأول، سياسيّ تفاوضيّ يصرّ على عدّ القدس التي يتمّ التفاوض عليها على أنّها القدس كلّها بغربها وشرقها، فيما يتمّ تعريف القدس الشرقية على أنّها الستة كيلومترات المربعة كما كانت عليه قبل عام 1967.

أمّا المسار الثاني فهو مسار خدماتيّ حدّد الولاية الجغرافية لعمل وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس على أنّه يشمل المحافظة كافة، حسب تعريفها الفلسطينيّ والشامل لمناطق مثل العيزرية، وأبو ديس، والسواحرة الشرقية، وقرى شمال غرب القدس، والرام، وضاحية البريد، وغيرها. وفي المسارين لا تعترف دولة فلسطين بالحدود التي تمّ خلقها احتلالياً لمدينة القدس.



وفي المداولات التي جرت، هناك من رأى خطورة سياسية في تحديد منطقة عمل الأمانة خارج الكيلومترات الستة المحتلة عام 1967، كما أنّ هناك من رأى أنّ المناطق المقدسية المضمومة قسراً تحت بلدية القدس الإسرائيلية هي المناطق الأكثر استهدافاً بشكل مباشر من إجراءات الاحتلال، وبالتالي يجب أن تركز الأمانة جهودها عليها. وأخيراً هناك من رأى أن تكون حدود المحافظة المحددة فلسطينياً هي حدود عمل الأمانة، على أن يكون هناك عدّة مجالس محلية وقروية في المحافظة، ولكنها كلّها تتبع الأمانة كمظلة لها، ويكتب مجلس قرويّ أبوديس على مدخل مبناه مثلاً: أمانة القدس / مجلس قرويّ أبوديس.

بناءً على هذه الآراء، توصي الدراسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ قرار سياسيّ بأحد اتجاهين:

الأول: إمّا حصر منطقة عمل الأمانة بها كانت عليه قبل عام 1967، مع تشكيل مجالس قروية ومحلية أخرى خارج هذه المنطقة، تربطها علاقات تشبيك وتعاون مع الأمانة.

الثاني: وإمّا أن تشكّل (أمانة القدس الكبرى) على غرار (أمانة عمان الكبرى)، وذلك على نطاق المحافظة، حيث تخضع لها كل المجالس القروية والمحلية على نطاق المحافظة، وتتسق هذه الفكرة مع الطريقة الثالثة لاختيار الأمانة الموصوفة أعلاه مع إضافة، وهي أنّه حيثما تكون الانتخابات المحلية ممكنة كأبي ديس والعيزرية وغيرها يتمّ عقدها، وحيث هي غير ممكنة فإنّه يتمّ اعتماد الطريقة الثالثة من طرق اختيار الأمانة الموصوفة أعلاه. وأخيراً ستتطلب هذه الصيغة أن تعطي الأمانة أثناء ممارستها لعملها أولوية للمناطق الأكثر استهدافاً بإجراءات الاحتلال بشكل مباشر، وعدّهذه مناطق تنمية (أ) كما نص قانون القدس العاصمة لعام 2002.

ولعلّ الاتجاه الثاني يكون الأسلم لتحديد منطقة عمل الأمانة، لاسيّما أنّه سيوفر صيغة متابعة بين الأمانة وبين المجالس المحلية أفضل ممّا توفره صيغة التشبيك والتنسيق غير الملزم حسب الاتجاه الأول، والتي لا توفر إطاراً يمكن من حلّ القضايا المتشابكة بين مدينة القدس ومحيطها على مستوى المحافظة. كما أنّ هذا الاتجاه يتجاوز الاعتراف بالحدود البلدية الإسرائيلية للقدس، ويوفر إطاراً لمجابهة المخططات الإسرائيلية الجارية لتوسيع القدس عبر إنشاء مستوطنة EI وغيرها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أولوية عمل الأمانة في البلدة القديمة للقدس وما حولها، إضافة للمناطق المستهدفة بالجدار أو التي أصبحت خلفه، حيث يعزز مشروع القانون الذي رفع للرئيس عرفات عام 2004 حول أمانة القدس هذا التوجّه، فقد أعطى لمجلس الوزراء صلاحية توسيع حدود القدس، كما ورد أعلاه.

## ثانياً - مسألة صلاحيّات الأمانة:

حول مسألة الأمانة تثور تساؤلات عمّا إذا كانت هي مرجعيّة أخرى تضاف للمرجعيّات الأخرى للقدس، وحول عمّا إذا ما كان هناك حاجة لمرجعيّة إضافية كهذه، إلى جانب تساؤلات حول ما إذا كان دور الأمانة وطنياً كفاحياً، أو تنموياً، أو خدماتياً. ثمّ تشعب النقاش ليشمل ما إذا كان المطلوب هو اختيار أمانة ذات دور خارجيٍّ ومعنويٍّ، أمّ اختيار أمانة ذات دور فاعل على الأرض.

يجدر التّويه باديء ذي بدء بأنّ الأمانة ليست مرجعيّة تضاف إلى سلسلة المرجعيّات التي تشكّلت من أجل رعاية القدس والمقدسيين واتّخاذ القرارات والإجراءات التي تضمن مستقبلهم الوطنيّ، مثل: اللجنة الرئاسيّة العليا للقدس، ودائرة القدس في منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالإطار العامّ لدور الأمانة، فإنّ الأصل في الظّروف الطّبيعيّة أنّ الأمانة تتولّى مهمّات خدميّة وتنمويّة كما كان حالها قبل الاحتلال الإسرائيليّ، والأصل أيضاً أن تستمرّ الأمانة في أداء هذه المهمّات والتركيز على توفيرها رغم أنف الاحتلال، وليس تحميل الأمانة عبء القيادة السياسيّة، وهو عبء ليس لها أن تتحمّله ولا أن يطلب منها؛ فالقيادة السياسيّة حول القدس هي للجنة الرئاسيّة العليا للقدس، ولدائرة القدس في المنظّمة، وقبل ذلك للجنة التنفيذيّة في المنظّمة.

إذاً، فإنّ دور الأمانة هو دور خدماتيّ تنمويّ، وإن اكتسى هذا الدور طابعاً سياسياً فإنّ ذلك يعود إلى الاحتلال الذي يسيّس التنمية ويسيس الخدمات، ولا ينبغي أن يؤدّي بنا ذلك بالتّالي للطّلب من الأمانة أن تلعب دور القيادة السياسيّة؛ لأنّه دور لغيرها وليس لها.

يؤدّي ذلك إلى فهم بأنّ الأمانة يجب أن تقوم بدور فاعل على الأرض لا أن تكون أمانة ذات دور معنويّ فقط، وفي هذا الإطار فإنّ الدراسة توصي بتبنيّ المهّمات الآتية للأمانة والإضافة عليها وتعديلها:

(1) تلقي الاحتياجات التّنمويّة للمقدسيين على فئات ومجتمعات محليّة وقطاعات، والعمل على تلبّيتها.

(2) تمثيل القدس في اتّحادات العواصم العربيّة والعالميّة، واستثمار هذه الاتّحادات لتوفير التّمويل للاحتياجات التّنمويّة للقدس، إضافة للتّمويل الذي تحصل عليه الأمانة من موازنة دولة فلسطين وكذلك من مدخولاتها.





3) متابعة احتياجات القدس مع الوزارات الفلسطينية المختلفة، حيث تدار هذه المهمة بالتنسيق مع وزارة شؤون القدس.

4) توفير بعض الخدمات للمقدسيين على شاكلة المساعدة في توفير الدعم لبناء المساكن في القدس حتى ولو كانت دون تراخيص إسرائيلية، وذلك لفرض وقائع فلسطينية على الأرض ضمن شعار (بنبي أكثر من قدرتهم على الهدم).

5) إنشاء مراكز للخدمة المجتمعية تواجه المراكز الجماهيرية التابعة لبلدية الاحتلال وتجاهها. ولتسهيل القيام بعملها، يمكن للأمانة أن تنشئ هيئات وأطراً مثل المحكمة البلدية، كما أنها يمكن أن تستوفي بعض الرسوم عن متابعة ومنح رخص البناء دون الموافقة الإسرائيلية، ورسوم لمساعدة الجمعيات والشركات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية على أن يصبح التسجيل لهذه كلها عبر الأمانة، وذلك بقرار من رئيس دولة فلسطين.

يترتب عن هذه المهمات برامج تنفيذها الأمانة تجاه الشباب والنساء، وبرامج السياحة والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات، وبرامج موجهة للمجتمعات المحلية المقدسية كافة. ويكون للأمانة أن تعد الخطط التنموية الدورية وتتابع عملية تنفيذها.

أخيراً، تقتضي هذه الصلاحيات للأمانة أن يتم إعادة تعريف صلاحيات وزارة شؤون القدس لتصبح متعلقة بتنسيق عمل الوزارات الفلسطينية في القدس، وتنسيق قضايا الأمانة مع الوزارات. أما ما ورد في الصفحة الإلكترونية للوزارة بأنها تقوم (بمساعدة المتضررين من سياسات الاحتلال، ومخالفات البناء، والهدم الكلي والجزئي للأبنية، وتوفير دعم للعيادة الهندسية والعيادة القانونية، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز صمود التجار في البلدة القديمة)، فهي كلها مهمات يجب أن تحال للأمانة، ومع إحالتها يمكن أن تتحول الوزارة إلى جهة تخطيطية وتنسيقية أعلى؛ تقوم بالتخطيط والمتابعة لعمل الوزارات الفلسطينية في القدس من جهة، وتسهيل تلبية احتياجات الأمانة من الوزارات من جهة أخرى.

### ثالثاً - تابعة الامانة:

شهدت المناقشات حول هذا الموضوع جدلاً قديماً وجدلاً محدثاً. أما الجدل القديم فهو ذلك القائم على الفصل بين السلطة الوطنية وبين المنظمة، وهو أمر حدثت عليه تطورات؛ أن اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين كدولة عام 2012، حيث لم تعد السلطة سلطة، بل ترفعت وأصبحت حكومة دولة، وإن كانت دولة تحت الاحتلال. وفي هذا الإطار طرح الجدل المحدث أن النقاش لم يعد منظمة مقابل سلطة، بل أصبح حول دولة يجب أن تسعى لانتزاع حريتها وتحررها على الأرض، وإلى بسط سيطرتها على مناطق سيادتها كافة بما فيها القدس

الشَّرقيَّة، ويبقى بعد ذلك للمنظمة مع كلِّ هذه التَّطوُّرات دورها الأعلى والأرفع كـمُمثِّلة للشَّعب الفلسطينيَّ بأسره، وكفاحه الوطنيَّ في الوطن والشَّتات. هذا بشكل عام.

أمَّا في القضايا المحدَّدة، فقد برزت أسئلة ذات طابع ملموس على شاكلة أيِّ هيئة يجب أن تتابع أمانة؟، وما هي طبيعة العلاقات التي ستربطها هيئات دولة فلسطين ولاسيَّما وزارتي الحكم المحليِّ وشؤون القدس ومحافظة القدس؟.

فيما يتعلَّق بتابعيَّة الأمانة للمموسة، توصي هذه الدِّراسة بإبقاء هذا الأمر كما ورد في المرسوم الرِّئاسيِّ لعام 2012، حيث تتبع الأمانة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويقوم بمتابعتها تنفيذيًّا المؤتمر الوطنيَّ الشَّعبيِّ، ولكنَّ هذه المرَّة ليس وحده، وإنَّما بالتنسيق مع وزارة الحكم المحليِّ التي لها أن تتابع فعل أمانة القدس الكبرى الذي يشمل عموم المحافظة كما ورد أعلاه، وسيستطوي هذا الترتيب على مدِّ صلاحيَّات وزارة الحكم المحليِّ لدولة فلسطين إلى القدس رغم أنف الاحتلال.

ويمكن تنسيق العلاقة، حيث يكون أعضاء الأمانة أعضاءً في المؤتمر الوطنيَّ الشَّعبيِّ، ومن خلاله يرتبطون بالمنظمة، فيما تتابع الأمانة بخصوص مهمَّاتها الخدمائيَّة والتنمية من جهة الاختصاص وهي وزارة الحكم المحليِّ، وهو نوع من المتابعة التي لا يستطيع المؤتمر الوطنيَّ الشَّعبيِّ توفيرها كونه ليس جهة اختصاص في قضايا التخطيط والبناء والتنمية والخدمات. هذا ناهيك عن أن بعض المجالس المحليَّة التي ستتابع الأمانة في نطاق المحافظة هي تحت إشراف وزارة الحكم المحليِّ منذ تأسيس السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينية.

أمَّا فيما يتعلَّق بعلاقة الأمانة مع وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، فقد تمَّ التَّطرُّق إلى ذلك في القسم السَّابق. وبإيجاز في ظلِّ الواقع الجديد تتبع الأمانة دولة فلسطين وتساعد وزارات هذه الدَّولة على بسط سيادتها على القدس.

### رابعًا - المشاركون في عضويَّة الأمانة:

توصي الدِّراسة بالتَّعامل مع عضويَّة الأمانة على نفس الشَّاكلة التي يتمَّ فيها التَّعامل مع المجالس المحليَّة في المحافظات الشَّماليَّة والجنوبيَّة، وذلك بترك الباب مفتوحًا لترشِّح أو اختيار الكفايات للمشاركة فيها. وإنَّ أرادت الفصائل المشاركة فيها، فإنَّ ذلك يكون عبر كفايات منها، وليس من خلال شخصيَّات سياسيَّة فاقعة؛ مفتقرة للكفاية المهنيَّة.

وأخيرًا، فإنَّ من المناسب أن تتعدَّ الشَّخصيَّات السياسيَّة ذات المناصب العليا في المنظمة ودولة فلسطين عن المشاركة في عضويَّة الأمانة، وذلك كي تحافظ على نفسها كمرجعيَّات سياسيَّة عليا للأمانة وغيرها.



## خامساً - إدارة الكفاح مع الاحتلال:

كما تبينَ تقترح الدراسة ألا تحدّد مهمّة الأمانة بقيادة مجابهة الاحتلال، فهذه مهمّة لمنظمة التحرير وللفصائل الوطنيّة والإسلاميّة وليس للأمانة.

من جهة مقابلة، يبقى على الأمانة العمل على تنفيذ مهمّاتها التّنمويّة والخدماتيّة بجرأة ودون خوف من بطش الاحتلال واعتقالاته وملاحقته، لاسيّما وأنّ الاحتلال سيسعى دون شكّ لعرقلة عمل الأمانة بالوسائل المذكورة وغيرها. وبالتالي فإنّه رغم عدم تكليف الأمانة بدور القيادة السياسيّة فإنّ الاحتلال سيقوم بمجابهتها وحظر نشاطاتها، ويجب أن يكون أعضاؤها مستعدين لذلك. كما يمكن في المقابل اتّخاذ بعض الإجراءات التي تمنع الاحتلال من تعطيل العمل، وذلك مثل العمل بصمت ودون ضجيج إعلامي، وعدم الإعلان عمّا يتمّ تنفيذه من مشاريع، والاستعانة في التنفيذ للبرامج والمشاريع بفئات القدس الاجتماعيّة، وبمجتمعاتها المحليّة وقطاعاتها بديلاً للتنفيذ المباشر من قبل الأمانة، وغير ذلك.

من الإجراءات الوقائيّة التي يمكن القيام بها بهدف خلق وتثبيت المزيد من الحقائق الفلسطينيّة على أرض القدس الشّرفيّة.

## سادساً - التنسيق مع الأردن:

توصي الدراسة بإبقاء الباب مفتوحاً لمساندة الأردنّ للأمانة في المحافل العربيّة والدّوليّة المعنيّة كافّة، والمساعدة لتحصيل الدّعم الماليّ لمشاريع القدس من هذه المحافل. ومن المناسب أن تتم بلورة صيغة للعمل المشترك بين الأردنّ وفلسطين بهذا الخصوص.

## خاتمة

توصي الدراسة بأنّ تتخذ اللّجنة التّنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة قرارات بخصوص القضايا الواردة في هذه الدراسة، وكذلك لتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي أنّفي الذكر حول إحياء وتفعيل أمانة القدس، ويشمل ذلك أيضاً التخطيط للمجتمعات المحليّة المقدسية وتفعيلها بالمشاركة معها وانتخاب أمانة القدس منها، على أن يتلو ذلك دمج هذه القرارات في إطار قانون أمانة العاصمة الذي كان جاهزاً للإصدار من الرّئيس عام 2004. ثم إصدار القانون تمهيداً لاختيار أمانة القدس وفق الصّيغة المقترحة في هذه الدراسة والمستندة للمجتمعات المحليّة المقدسية.

## المراجع العربية

- 1) أريج (معهد الأبحاث التطبيقية). دليل التجمعات السكانية: القدس. بيت لحم: 2012.
- 2) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء. كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2019.
- 3) الملتقى الفكري العربي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحالف المدن. تقييم الاحتياجات الأساسية: كفر عقب، تجمع عناتا، الزعيم، والرام وضاحية البريد (4 أجزاء). القدس: 2016.
- 4) بورديو، بيير. العقلانية العملية: حول الأسباب العملية ونظريتها، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.
- 5) جمعية الدراسات العربية. مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية 2003.
- 6) حلبي، أسامة بلديّة القدس العربية. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) ط2. 2007.
- 7) حنيطي، أحمد. التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
- 8) ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. 2010.
- 9) ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس وجامعة القدس الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. 2018.
- 10) سالم، وليد. التنمية المجتمعية مع إشارات بشأن فلسطين. القدس: بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع. دراسة غير منشورة 2001.
- 11) سالم، وليد. القدس والانتخابات المحلية. جريدة الأيام، 15/08/2016م.
- 12) سالم، وليد. في الحاجة إلى مرسوم رئاسي حول أمانة القدس، جريدة الأيام 5/9/2016.
- 13) سالم، وليد ورداد، سامر وآخرين. خطة مبنية على المجتمع المحلي المقدسي. معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث (قيد النشر).
- 14) صندوق البلديات الفلسطينية. الخطط الإستراتيجية لبلديات القدس. www.mdif.org.ps، 2018.
- 15) مركز العمل المجتمعي (جامعة القدس). العيزرية، أبو ديس، السواحة (3 أجزاء). القدس: 2016.
- 16) مؤسسة التعاون. يا قدس نعبّر أسوارك 2007 - 2008.
- 17) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). إنمها القدس: الخطة الإستراتيجية لتنمية مدينة القدس العربية 2012.
- 18) منظمة التحرير الفلسطينية. مركز التخطيط الفلسطيني محاضر ورشات عن أمانة القدس. 2016.
- 19) وزارة شؤون القدس. ورقة سياسات ومبادئ الخطة الإستراتيجية التنموية لمدينة القدس. 2013.
- 20) وزارة شؤون القدس. خطة عقود القدس التنموي: المسودة الثانية. كانون الثاني 2020.



21) وكالة وفا للأبناء. قرارات المجلس المركزي كانون الثاني، وتشريع الأول 2018. والمجلس الوطني نيسان - أيار 2018.

22) يسي، ألفرد وآخرون. البحث السريع بالمشاركة لتنمية المجتمع، مركز خدمات التنمية، هيئة إنقاذ الطفولة، 1993.

### المراجع الإنكليزية ذات العلاقة بتنمية المجتمع المحلي والتخطيط

23) Al Quds Human Rights Clinic (Al Quds University). **Forced Displacement of Bedouin Communities in the Jerusalem Priphery**. Jerusalem: Winter 2016.

24) Anderson, Mary B. «Understanding Difference and Building Solidarity: A Challenge to Development Initiatives» Development and Social Diversity. Oxfam Publication /UK and Ireland (1996).

25) Blakely J. Edward and Green LeighK Nancy. **Planning Local Economic Development**. Sage: 2013.

26) Campfens, Hurbert. **Community Development**. University of Toronto Press, 1997.

27) Chambers, Robert. **Rural Development: Putting the Last first**, 1983.

28) Giddens, Anthony. **The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration**. Cambridge: Polity, 1984.

29) Habermas, Jurgen. **The Theory of Communicative Action (Vol. one)**. Beacon Press, 1985.

30) Leach, Melissa, Mearns, Robin and Scoones, Ian. Community – Based Sustainable Development: Consensus or conflict? in IDS bulletin, Vol. 28 No. 4 (1997):1 – 4.

31) Mouffe, Chantal. «Delebrative Democracy or Agonistic Pluralism?». **Social Research Quarterly**, (2013): 745 – 758.

32) Palestine Economic Policy Research Institute / MAS. **Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution**, Short – and Medium – Term for East Jerusalem (2019 – 2023).

33) Putnam, Robert. D. **Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society**. Oxford University Press, 2004.

34) Rietbergen, Jeninifer and Narayan, Mc Cracken Deepa. **Participation and Social assessment tools and Techniques**. Washington: The World Bank, 1998.

35) Salem, Walid. **Jerusalem: Monitoring Report and a Human security Community Based Agenda for Change**. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, 2010.

- 36)\_\_\_ «The East Jerusalem Municipality, Palestinian Policy Options and Proposed in Alternatives». In **Jerusalem Quarterly**, No. 74(2018): 120 – 136).
- 37) The Institute of Development Studies **IDS Journal**, Uk: University of Sussex.
- 38) Tilly, Charles. **Social Movements 1768 – 2004**. London: Paradigm Publishers, 2014.
- 39) United Nations Development Program (UNDP). **Jerusalem Observatory**. Forthcoming.
- 40) UN Habitat, **Spatial Plan for East Jerusalem Under preparation**, 2018.
- 41) www.mdlf.org.ps. **Strategic Plans for the Palestinian Municipalities**. 2018.